

Distr.: General  
18 October 2012  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن مجلس الأمن سيعقد، في إطار رئاسة غواتيمالا، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن" يوم الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسيستند في هذه المناقشة إلى تقرير الأمين العام. إلا أن غواتيمالا أعدت المذكرة التكميلية المرفقة (انظر المرفق)، رغبة منها في المساعدة على تيسير المناقشات بشأن هذا الموضوع.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غيرت روزنتال

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

231012 221012 12-55487 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة من الأمين العام إلى الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

مذكرة تكميلية للمناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن حول موضوع "المرأة والسلام والأمن"

الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية في المساهمة في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها

١ - يعتمد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على التعاون القوي بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمؤسسات الأمنية الإقليمية والمجتمع المدني. ويتسم الدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية بأهمية استثنائية لا سيما وأنها تستبعد في حالات كثيرة من العمليات الرسمية لحل النزاعات والحوار السياسي ونظم بناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك الآليات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقات السلام وعمليات التخطيط فيما بعد انتهاء النزاع. ومن جهة أخرى، فإن دورها الأساسي في تحقيق المصالحة المجتمعية ومنع نشوب النزاعات على المدى الطويل كثيرا ما لا يعترف به أو يتم تجاهله. ونتيجة لذلك، لا تولى المنظمات النسائية الاعتبار الذي تستحقه وتفتقر إلى الموارد الكافية في كثير من الأحيان.

٢ - وستعقد الرئاسة الغواتيمالية لمجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول موضوع المرأة والسلام والأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسيستند في المناقشة إلى تقرير الأمين العام، الذي يركز بصورة خاصة، في إطار ما يتضمنه من تحليل، على الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية في المساهمة في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها وفي بناء السلام. وستوفر المناقشة المفتوحة منتدى لمجلس الأمن والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة سبل التصدي للتحديات الرئيسية المصادفة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما دور منظمات المجتمع المدني النسائية في حالات النزاع المسلح وبناء السلام.

٣ - وستستعرض هذه المناقشة المفتوحة الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية للنهوض بالمرأة وبخطة السلام والأمن. وستحدد مجالات الممارسة الجيدة التي يتعين على الدول الأعضاء دعمها والارتقاء بها. وستستعرض سبل التغلب على العقبات الهائلة (التهديدات الأمنية والافتقار إلى الموارد وتشرذم الأعضاء والافتقار إلى المعلومات) التي كثيرا ما تعيق المشاركة الفعلية للمجموعات النسائية في الحل الرسمي للنزاعات وفي توطيد السلام. وبينما سبق لمجلس الأمن أن عقد مناقشة مفتوحة بشأن دور

المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات، فإن المناقشة المفتوحة لعام ٢٠١٢ ستكون أول مناقشة يجري فيها النظر في الدور الذي تؤديه تحديدًا منظمات المجتمع المدني النسائية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها والتعافي منها.

٤ - وفي إطار موضوع دعم المنظمات النسائية في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع واستنادًا إلى تقرير الأمين العام، يمكن تسليط الضوء على ثلاثة مواضيع فرعية:

(أ) **تنفيذ اتفاقات السلام** - تنفذ الالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاقات السلام من خلال مجموعة من الآليات والمؤسسات (من قبيل لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وإصلاح القوانين والإصلاح الدستوري؛ وآليات العدالة الانتقالية وما إلى ذلك) التي توفر الفرص لإشراك المواطنين وتسمح بتوسيع نطاق القاعدة الاجتماعية المهتمة بالحفاظ على السلام. والمنظمات النسائية قادرة على الاضطلاع بدور بالغ الأهمية لكفالة أن تستجيب ترتيبات التنفيذ هذه لاحتياجات المواطنات. وبصفتها من فرادى المشاركين المباشرين في ترتيبات تنفيذ السلام، فإن قادة المجتمع المدني من النساء بإمكانهن المساعدة على بناء قدرة تلك الترتيبات على الاستجابة لاحتياجات مجموعة أوسع من المواطنات. كما يمكن للمنظمات النسائية أن تؤدي دور المراقب الخارجي لرصد أداء آليات التنفيذ هذه وتعزيز المساءلة. والدول الأعضاء مدعوة للنظر في وسائل المساهمة في إيجاد بيئة مؤاتية لآليات التنفيذ هذه.

(ب) **العمليات الانتقالية للأمم المتحدة، بما في ذلك خفض التدرجي للبعثات** - يعتبر التحدي المتمثل في كفالة عمليات الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام ومراحل التنمية الأخرى مسألة مثيرة للقلق البالغ بالنسبة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين. ويوفر خفض التدرجي للبعثات الفرصة لتعزيز المكاسب التي تحققت خلال مرحلة حفظ السلام. كما أنه ينطوي على خطر تآكل التقدم المحرز، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة، بسبب الديناميات الأمنية والسياسية السريعة التقلب. وثمة قلق من أن يرتبط خفض التدرجي للبعثات بانخفاض في مستويات التمويل والاهتمام فيما يتعلق بالالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتآكل مستويات الأمن والحماية التي تفيد منها المرأة. وللمجموعات النسائية دور هام تقوم به لتشجيع الالتزامات المستمرة بتحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المراحل الانتقالية. وتشجع الدول الأعضاء على مناقشة تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار خفض التدرجي للبعثات والعمليات الانتقالية وتسليم المهام إلى جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة وإلى السلطات الوطنية والدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات النسائية في توجيه هذه العمليات.

(ج) البيئة الأمنية لمنظمات المجتمع المدني النسائية - تكون المنظمات النسائية في سياقات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع معرضة أحياناً لتهديدات أمنية محددة. ويمكن أن تكون قادة المجتمع المدني من النساء معرضات، حتى خلال المشاركة في عمليات السلام وفي اتفاقات تنفيذ اتفاقات السلام في مرحلة ما بعد النزاع، للتخويف والتحرش، لا سيما في المجتمعات التي تقوم فيها هذه النساء بأدوار غير تقليدية. وينبغي إيلاء اهتمام متضافر لحماية المجموعات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة لكفالة أن لا تعيق الأخطار التي تهدد أمنهم مشاركتهم في حل النزاعات وفي العمليات السياسية، بما في ذلك العمليات الانتقالية. ويطلب من الدول الأعضاء تبادل الممارسات الجيدة في مجال دعم بيئة توفر حماية متواصلة لقادة المنظمات النسائية وأعضائها.

٥ - وفي الختام، إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى مدعوة للنظر في المسائل التالية:

- (أ) وسائل تعزيز مشاركة المنظمات النسائية في تنفيذ اتفاقات السلام؛
- (ب) الممارسات الجيدة في مجال دمج أمن النساء وغيره من الأولويات في العمليات الانتقالية مثل التخطيط للخفض التدريجي للبعثات ووضع الأسس المرجعية لها؛
- (ج) وسائل كفالة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.